النقاط المحوريّة للنّدوة

نقاط الاشتباك: هل يدفع الضّغط الخارجي أصحاب النّفوذ المالي في لبنان للخروج بحلول جدّية للازمة؟

المشكلة

في الفترة التي سبقت ثورة أكتوبر 2019، وضعت البنوك اللبنانيّة ضوابط غير رسميّة على رأس المال لمنع العديد ،من المودعين من الوصول إلى أموالهم. في تلك المرحلة حوّل اللبنانييون ذو النفوذ المالي ما يقدّر بستّة مليارات دولار أو اكثر إلى الخارج. علماً أن نظام ضوابط رأس المال غير قانوني وتمييزي، لا يُظهر المصرفيون اللبنانيون أي نيّة لتحمّل المسؤوليّة المترتّبة عليهم. في حين أن القضاء اللبناني المُسَيّس إما غير راغب أو غير قادر على تزويد المودعين بإمكانيّة الوصول إلى ودائعهم.

خيارات محلّية محدودة

لدى المودعين اللبنانيين مطالبات قانونيّة جدّية لاستعادة مدّخراتهم، لكنّهم يواجهون خصومًا أقوياء محليًا. إنّ المعيقات الاساسيّة التي تحول دون امكانيّة الوصول لاسترداد المدّخرات تتمثّل في، دعم المصرف المركزي للضوابط غير القانونيّة على رأس المال؛ عدم استقلاليّة القضاء اللبناني عن اصحاب النفوذ بصورةٍ خاصّة، فضلاً عن علاقة حكومة الميقاتي بالقطاع المالي.

التقاضي المدني في الخارج

يمكن للمودعين اللبنانيّين، اصحاب الجنسيّات الأجنبيّة، رفع دعاوى مدنية في الولايات المتحدة وأوروبا حيث تمتلك البنوك اللبنانية أصول كبيرة. تتمتع المحاكم الأجنبية بصلاحيّة تجميد أصول المساهمين والمُدراء في البنوك أو مسؤولي مصرف لبنان، الأمر الذي قد يؤدي نظريًا إلى إصدار أحكام مستقبلية حيث يمكن للمودعين الوصول إلى مدّخراتهم في الولايات القضائيّة المعنيّة، شرط أن يكون للمساهمين والمُدراء في البنوك أو مسؤولي مصرف لبنان أصول في تلك الولايات القضائية. حتى الآن، وافقت المحاكم البريطانيّة على الاستماع إلى قضيّتين على الأقل، بينما لا يزال الوضع أقل وضوحًا في فرنسا والولايات المتحدة. في جميع الحالات، لا يزال المودعون بحاجة إلى إقناع المحاكم لمنحهم حق الوصول إلى مدّخراتهم.

الإجراءات الجزائيّة

في موازاة ذلك، يجب على المودعين الضغط على المدّعين العامّين الأجانب لبدء تحقيقات جزائيّة مع أصحاب النّفوذ المصرفيّة في لبنان. قد يكون أصحاب المصلحة الرئيسيون في القطاع المالي اللبناني قد ارتكبوا جرائم بموجب القانون الأمريكي (الاحتيال والفساد و / أو إخفاء الثروة) والأنظمة العالمية لمكافحة غسيل الأموال. قد تكون البنوك الأجنبية قد انتهكت أيضًا لوائح اعرف عميلك من خلال قبول تحويلات من لبنان - مما يعني أنه قد يتم تغريمها من قبل المنظمين وتقرر أن المصرفيين في لبنان أكثر خطورة من التعامل معهم.

حملات توعيّة

يمكن للمودعين أيضًا العمل خارج الأطر القانونية المعمول بها. من خلال حملات التوعية الإعلامية، يمكن للمودعين إقناع الدول القوية (مثل الولايات المتحدة) بالانضمام إلى مجلس الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات اقتصادية مستهدفة على اللبنانيين المتهمين "بسوء السلوك المالي الخطير" أو إلغاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يجب على الحملات الإعلامية أيضًا تسمية عوامل التمكين الأجنبية للنظام المالي اللبناني وفضحها، والتي تشمل المساهمين الرئيسيين الأجانب المدعومين من الدولة والمصارف المراسلة الخارجية. انتهكت جميع هذه المنظمات تقريبًا تعهدات المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات من خلال دعم ضوابط رأس المال غير القانونية.

الضغط المنسّق

تمثل الدعاوة المدنيّة في الخارج أداة واحدة لمحاصرة النّخب المصرفيّة في لبنان. يمكن للاستراتيجية المنسقة، التي تتضمّن إجراءات جزائيّة وحملات توعية إعلامية، أن تقدم يوم .الحساب الذي طال انتظاره للقطاع المالي.

TRIANGLE
POLICY | RESEARCH | MEDIA

تراكم في المحكمة: **خيارات القانونية الأجنبية للمودعين اللبنانيين**

القانون	الصلاحية	المكانة	أساس المطالبة	العلاجات	
خرق العقد	الإتحاد الأوروبي	مواطن في الإتحاد الأوروبي	خرق الالتزام بسداد الودائع	الوصول إلى الأموال	الإجراءات المدنية
خرق العقد	بريطانيا	مواطن بريطاني	خرق الالتزام بسداد الودائع	الوصول إلى الأموال	
خرق العقد	الولايات المتحدة	مواطن أميركي	خرق الالتزام بسداد الودائع	الوصول إلى الأموال	
الاحتيال الإجرامي / الفساد	الولايات المتحدة	DoJ مواطن أميركي ضحية الجريمة	الصناديق ذات الصلة الخالية من الفساد أو الاحتيال		الإجراءات الجنائية
قوانين الشخصيات السياسية البارزة PEP	الولايات المتحدة	DoJ			
عقوبات الاتحاد الأوروبي	الإتحاد الأوروبي	حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	سوء سلوك مالي خطير يؤثر على الأموال العامة ؛ نقل غير مصرح به لرأس المال	تجميد الأصول	
قوانين مكافحة تبييض الأموال (تنظيمات اعرف عميلك)	عالمي	منظم حكومي	لم يقم البنك بإجراء فحوصات 'اعرف عميلك' بشكل صارم على الأموال المستلمة من لبنان	غرامات على البنوك الأجنبية (والضغط التجاري المحتمل على البنوك اللبنانية)	
ارشادات الأمم المتحدة في قواعد العمل و حقوق الإنسان	عالمي	حكومي حكومي (ولكن يمكن لأي شخص تقديم شكوى)	انتهكت البنوك اللبنانية والأجنبية الممارسات التجارية الجيدة وحقوق الإنسان من خلال التمييز ضد العملاء، والحق في الملكية، من خلال الأنشطة التجارية. البنوك اللبنانية البنوك الأجنبية العلاقات المستمرة	يختلف بين البلدان المُنفِذة المختلفة	

TRIANGLE
POLICY | RESEARCH | MEDIA